

تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وحليفتها مصر

واشنطن / أ. ف. ب

تصاعدت حدة اللهجة بين واشنطن والقاهرة الأربعاء حيث اعتبر البيت الأبيض أن التغييرات التي باشرتها السلطات المصرية غير كافية في حين تهم وزير الخارجية المصري الأميركيين بالسعي لـ "فرض" إرادتهم على بلاده.

اليوم السادس عشر من الانتفاضة غير المسبوقة ضد نظام الرئيس حسني مبارك حليف الولايات المتحدة في المنطقة، اضطرت واشنطن لنفي سعيها للتدخل في شؤون مصر لكنها دعت مجدداً إلى اقرار إصلاحات تلبي مطالب المتظاهرين في ميدان التحرير بالعاصمة المصرية.

وقال روبرت غيبس المتحدث باسم البيت الأبيض من الواضح أن ما قدمته الحكومة المصرية حتى الآن لا يلي الحد الأدنى لما يطالب به المصريون . وانتقد غيبس الخطوات التي اتخذها نائب الرئيس المصري عمر سليمان الذي بدأ حواراً مع عدد من جماعات المعارضة للتخطيط للانتقال السياسي. وقال غيبس إن "العملية الانتقالية لا تنسجم - على ما يبدو - مع (تطلعات) الشعب المصري.

ويعتقد أنه يجب القيام بالمزيد "محدراً من أن عدم تقديم الحكومة ما يكفي من التنازلات سيؤدي إلى زيادة الاحتجاجات في مصر.

من جانبه أشار جاك سوليفان المسؤول الكبير في الخارجية الأميركية إلى أن الولايات المتحدة لم تقل أبداً أن نائب الرئيس سليمان هو الشخص المناسب لإدارة المرحلة الانتقالية، ولم تصدر أي حكم حول من يجب أن يقود البلاد.

وقال خلال مؤتمر صحافي "نحن لا نهتم بالأشخاص (-) بل بالنتائج للموسم". وكانت السلطات المصرية قد أبدت في وقت سابق امتعاضها إزاء الضغوط الأميركية.

وقال وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في مقابلة مع تلفزيون "بي بي اس"، مندداً "عندما



يستعد المصريون اليوم للتظاهر مجدداً في "جمعة التحدي" أ. ف. ب.

أبو الغيط: الجيش سيضطر للتدخل لمنع الاستيلاء على السلطة

القاهرة / بي بي سي

رد المحتجون المطالبون بتخنيح الرئيس حسني مبارك وإسقاط نظامه بغضب على تعليقات نائب الرئيس عمر سليمان، الذي حذر من احتمال وقوع انقلاب إذا رفضت الجماعات المحتجة الحوار مع الحكومة.

أشار وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط إلى إمكانية تدخل الجيش إذا حاول من أسماهم بالمغامرين الاستيلاء على السلطة في مصر، وقال أبو الغيط في مقابلة مع قناة العربية الفضائية إن الجيش سيكون ملزماً بحكم الدستور بالتدخل في حال إحصاسه بأن الأمن القومي المصري مهدد.

وأضاف أبو الغيط في المقابلة التي بثتها وكالات الأنباء أنه يجب المحافظة على الدستور حتى بعد تعديله "لحماية البلد من بعض المغامرين أو بعض الشخصيات التي قد تقول نحن نأخذ السلطة ونشرف على المرحلة الانتقالية".

روابط ذات صلة: واشنطن: الحكومة المصرية لم تلب "الحد الأدنى" من مطالب المحتجين، عمر سليمان: الحوار هو الحل الوحيد والبدل فوضى مؤسسية، باين: مطالب المعارضة المصرية يمكن تلبيتها عن طريق مفاوضات ذات معنى.

وقال "إذا حدث هذا فإن القوات المسلحة ستجد نفسها مضطرة لأن تدافع عن الدستور والأمن القومي المصري طبقاً للقسم"، مشيراً إلى أن ذلك سيكون وضعاً في غاية الخطورة.

وأقر الوزير بأن جماعة الإخوان المسلمين نالت اعترافاً من النظام الحاكم في مصر بدعوتها إلى الحوار مع نائب الرئيس عمر سليمان مع بقية قوى المعارضة.

واعتبر ذلك خطوة كبيرة من الحكومة تجاه الإخوان الذين يحظر القانون المصري جامعتهم، وأضاف أن نتائج الحوار ستظهر خلال الأيام القادمة. وفي وقت سابق اتهم وزير

الخارجية المصري الولايات المتحدة بمحاولة فرض إرادتها على الحكومة المصرية. وقال أبو الغيط في حوار مع شبكة بي بي سي الأمريكية إن التصالح الأمريكية لا تساعد الجيش المصري أنتشر في شوارع القاهرة بعد تصاعد الاحتجاجات.

كما رفض أبو الغيط دعوات أمريكية للانتهاء الفوري لحالة الطوارئ، وفي رد على سؤال حول الاتصال الهاتفي الذي أجراه نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن الثلاثاء مع نظيره المصري اللواء عمر سليمان قال أبو الغيط "عندما نتحدثون عن تغييرات فورية مع دولة كبرى مثل مصر تقيمون معها أفضل العلاقات، فانكم تفرضون عليها إرادتكم".

وأوضح الوزير المصري أنه "كان غاضباً أحياناً" حيال رد الفعل الأمريكي أثناء الأيام الأولى من التظاهرات في وسط القاهرة.

بيد أنه استرشد قائلًا الآن "أعتقد أن إدارة (أوباما) تتفهم بالتحديد صعوبات الوضع والمخاطر إضافة إلى المخاطر التي يتيها الاندفاع في فوضى لا نهاية لها".

التقادات أمريكية

وكانت الإدارة الأمريكية قد انتقدت الحكومة المصرية واصفة الخطوات التي قدمتها للإصلاحات والحوار مع المعارضة بأنها لم تلب "الحد الأدنى" من مطالب المحتجين في شوارع البلاد.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس في إيجازه الصحفي اليومي من الواضح أن ما قدمته الحكومة حتى الآن لا يلي الحد الأدنى بالنسبة للشعب المصري .

ودعا جيبس الحكومة المصرية إلى "بذل المزيد لكي تنسجم

زخم متزايد

جاء ذلك فيما يزداد زخم المظاهرات للمطالبة بتخنيح الرئيس حسني مبارك الفوري عن الحكم. وبخلت المظاهرات الخميس يومها السابع عشر، وأفاد مراسلنا في القاهرة مصطفى المنشاوي بأن هناك استعدادات لمسيرات حاشدة يوم الجمعة ليس في ميدان التحرير فقط ولكن في عدة مناطق.

وقد اتسع نطاق المظاهرات أمس الأربعاء ليتمد فيما وراء ميدان التحرير، وحاصر المحتجون عدداً من المباني الحكومية بينها مباني مجلسي الشعب والشورى و رئاسة الوزراء وبعض الوزارات القريبة من ميدان التحرير ، ما دفع بالحكومة إلى منح العاملين في هذه المباني إجازة مفتوحة.

عيناها الرئيس المصري حسني مبارك على تعديل ست من مواد الدستور أهمها المادة المتعلقة بشروط الترشح للرئاسة وعدد الفترات الرئاسية.

وافادت وسائل اعلام مصرية رسمية ان المواد التي تم الاتفاق عليها هي ٧٦ و٧٧ و٩٣ و٨٨ و١٧٩ و١٨٩.

المظاهرات في القاهرة ومدن مستمرة بالتصاعد

وتتعلق المادة ٧٦ بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية والمادة ٧٧ بفترات ولاية الرئيس والمادة ٨٨ بعملية الاشراف على الانتخابات التشريعية والمادة ٩٣ بالمتعون على انتخابات مجلس الشعب.

اما المادة ١٧٩ فتعطي رئيس الجمهورية حق اعادة المدنيين الى المحاكم العسكرية اذا ما تعلق الامر بجرائم الارهاب. وتنظم المادة ١٨٩ طريقة تعديل الدستور وتعطي الحق في طلب تعديل الدستور الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب وفقا لاجراءات محددة.

ولم توضح بعد طبيعة التعديلات التي سيتم ادخالها على هذه المواد التي كانت المعارضة تطلب بتعديلها.

ورفض القيادي في جماعة الإخوان المسلمين عصام العريان في حديث مع بي بي سي إعادة النظر في المادة الثانية من الدستور المصري والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع قائلا إنها فوق الدساتير.

وفي ما يتعلق بمعاهدة السلام مع إسرائيل، قال إن المعاهدات لا تناقش على الفضائيات وفي صفحات الجرائد، مندداً على أن معاهدة السلام مع إسرائيل تحدثت عن سلام عادل وعن دولة فلسطينية

واضطر رئيس الوزراء أحمد شفيق إلى ممارسة مهامه من مقر وزارة الطيران المدني التي كان يشغلها. كما قام محتجون في القاهرة وعدد من المدن المصرية الأخرى باعتصامات في بعض المؤسسات والمصانع والنقابات.

وتجددت أعمال العنف التي تخللت حركة الاحتجاج في مصر بعد فترة من الهدوء إذ قتل أربعة أشخاص واصيب العشرات في اشتباكات بين رجال شرطة ومتظاهرين في مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد غربي البلاد، حيث تحدثت تقارير عن استخدام الشرطة للخيرة الحية في اطلاق النار على المتظاهرين.

وفي مدينة بورسعيد على قناة السويس أفادت انباء بأن محتجين حطموا الواجهة الاجتماعية إضافة إلى المطالب السياسية بورسعيد وأشعلوا فيه النار.

وقام المتظاهرون بإخراج الأثاث من قاعة كبار الزوار وأحرقوه كما أحرقوا سيارة المحافظ وعدداً من الدراجات النارية.

وتقول التقارير إن المتظاهرين توجهوا إلى سكن المحافظ وحاولوا اقتحامه لكن الجيش المصري تصدى لهم.

كما تواصلت الاحتجاجات المطالبة برحيل مبارك في مدينة السويس شرقي البلاد ، واعتصم عدد من العاملين في عدد كبير من الشركات والمصانع في المدينة للمطالبة بتحقيق ما وصفوه بالعدالة الاجتماعية إضافة إلى المطالب السياسية الأخرى والمتعلقة في تعديل الدستور ورفع قانون الطوارئ. بيد أن الاضراب لم يؤثر على مرور السفن وخدماتها في القناة.

وفي أسبوط بصعيد مصر أغلق آلاف المتظاهرين الطريق الرئيسية وطح السطة الحديد والقوا الحجارة على سيارة المحافظ. وفي الشأن الدستوري، وافقت أمس الأربعاء لجنة

الحكام العرب يستخدمون سياسة العصا والجزرة لاجتثاث الغضب الشعبي

القاهرة / رويترز

ربما كسرت الانتفاضتان الشعبيتان في تونس ومصر قالب الرضوخ العربي لحكام مستبدين فاسدين لا تتم محاسبتهم غير أن معظمهم لا يزال مثبثاً بالسلطة.

وقر الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي بعد أن رفض جيشه قمع المحتجين لكن البلاد ما زالت أبعد ما تكون عن الاستقرار وتحقيق الديمقراطية غير مضمون.

أما الرئيس المصري حسني مبارك فاجبرته الاحتجاجات المناهضة له على تقديم بعض التنازلات المذهلة غير أنه لم يرضخ لمطالب المعارضة بالتخنيح بعد أن حكم البلاد ٣٠ عاماً.

ويشعر دعاة التغيير الديمقراطي في مصر بالقلق من أن العسكريين الذين يشغلون مناصب رفيعة ربما يتهكئون للمتظاهرين ويعلمون على شردنهم قبل أن يستعيدوا النظام الشمولي.

لكن لا بد من إن الحكام العرب أيضاً غير مرتاحين بسبب الشعور بالتمكين الذي تسرب إلى أبعد من ميدان التحرير بوسط القاهرة.

وقال شادي حامد من مركز بروكينجز بالدوحة "السد انفجر سواء نجحت الثورة المصرية ام لا".

وأضاف "الآن يعلم العرب في أنحاء المنطقة أن لديهم القوة لتحدي أنظمتهم. الامر متعلق بالقوة العديدة ومتى تصل الاحتجاجات إلى كتلة حرجة لا يستطيع النظام أن يفعل الكثير لصد هذا بفعالية".

وأضاف "كل نظام الآن سيغيث في خوف من الثورة القادمة، استقرار هذه الانظمة لم يعد مضمونا".

وسيراقب حكام عرب عن كثب الصراعين في تونس ومصر بتصميم على منع او تقويض التحديت لانظمة حكمهم التي تقوم على الأمن. ومسألة ما اذا كانوا يستوعبون الدروس الصحيحة موضع نقاش.

وقال مصطفى العاني المحلل الأمني بمركز الخليج للابحاث في دبي "ربما يتعلمون لكنهم مذعورون أيضاً".

وأضاف "لا يستطيعون تفسير كيف يمكن أن ينهار نظامان أمثيان مثل تونس ومصر... في ظل تغيير وسائل اعلام ولاءاتها بسرعة وبعد أن نفخ الأميركيون والأوروبيون أبندهم".

وسارع الكثير من الزعماء العرب من المغرب إلى اليمن لنهضة الغضب الشعبي من المشاكل الاقتصادية ووفروا المال للفقراء وترجعوا عن خفض الدعم او

رفعوا الرواتب. وفي بعض الحالات قدموا تنازلات سياسية أيضاً. وودع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بالتخنيح في عام ٢٠١٣ .

وتعهد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة برفع حالة الطوارئ المعلنه منذ ١٨ عاماً و اجراء اصلاحات سياسية. حتى في العراق صاحب الديمقراطية الناشئة تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي بالاقبول هذا المنصب لفترة ثالثة.

ومن الواضح أن الزعماء العرب حريصون على تجنب الاضرار التي ألحقها الاحتجاجات الشعبية بسرعة بالرئيسيين بن علي ومبارك الذين كانوا يحكمان سيطرتهما على الحكم دون أي مؤشر على تعرض هذه السيطرة للتخدي.

غير أن الإصلاحات الجزئية والرشي الاقتصادية المؤقتة ربما لا تكون كافية لتخفيف حدة غضب شعوبهم التي ضاقت ذرعاً بعقود من القمع والجمود وسوء الأحوال المعيشية.

وبالطبع تختلف كل دولة عربية عن الأخرى. وتتنوع الأسباب التي ذكرت لتفسير لماذا قد تواجه

الاحتجاجات صعوبة للتقدم في بعض العواصم مثل عدم وجود ميادين عامة كبرى في الجزائر او عادة مضغ القات عند ابناء صنعاء.

لكن لم يتوقع احد تقريبا اسقاط بن علي او الاضرابات في مصر وبالتالي فانه لا يوجد حاكم عربي يأمن باستثناء ربما حكام دول الخليج ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

وقال بيتر هارلينج وهو محلل بالمجموعة الدولية لمعالجة الازمات مقيم في دمشق "مع تخنية كل الخصوصيات جانبنا تعكس الأحداث في تونس ومصر شعورا منتشرًا على نطاق واسع بالسأم حيال الانظمة التي لم تظهر اهتماما يذكر بالحكم وتعاني من فساد بالغ والتي كبحت كل شيء لفترة طويلة جدا.

وعند سؤاله لماذا لم يستجب السوريون لحملة على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي من أجل "أيام للغضب" في بلادهم الاسبوع الماضي قال ان أحد العوامل هو عادة عند ابناء دمشق هي الانتظار حتى يروا الى اين سنصل الامور.

وأضاف "هناك شعور متزايد بأن المصريين أخذوا على مواجهة بعضها البعض.

وربما يأمل الزعماء المصريون الذين يتحدثون عن الحوار تارة ويحذرون من الفوضى تارة أخرى في استعادة زمام المبادرة بإحداث انقسامات بين معارضيههم وقلب الرأي العام ضد المتظاهرين.

وقال محمد المصري من مركز الأردن للدراسات الاستراتيجية ان الناس في مصر والدول العربية الأخرى اعتادوا هذه الأساليب ولن يرضوا.

وأضاف "انهم يدركون ما يحاول النظام أن يفعله وهو مجرد اجراء تغييرات شكلية الى أن تمر العاصفة" مشيراً الى أن نتائج الثورة في مصر ستكون حاسمة بالنسبة لأمال الإصلاح في أماكن أخرى.

وقال "إذا حافظ النظام المصري على نفسه فسكون هذا نجاحا كبيرا لجميع الانظمة العربية. سيعودون الى أشكال متقدمة من السيطرة على الساحة العامة والى أساليبهم القديمة".

وقال حامد من مركز بروكينجز ان الحكام العرب يخطئون إذا ظنوا أن المشاكل الاقتصادية وحدها هي التي تحرك الثوران في المنطقة.

وأضاف "يعتقدون أن بوسعهم تفكيك او تجنب الاحتجاجات بهذه الاجراءات الاقتصادية المؤقتة. لكن هناك ادراكا متزايدا بأنه يجب تنفيذ المطالب السياسية أيضاً.

وائل غنيم "مستعد للموت" في سبيل الانتفاضة في مصر

أ. ف. ب / القاهرة

اعلن وائل غنيم المسؤول في مجموعة غوغل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والذي ظهر في اوجهة التظاهرات الجارية في مصر للمطالبة بتخنيح الرئيس حسني مبارك، متحدًا لشبكة سي ان ان الأربعاء، أنه "مستعد للموت" من أجل قضيته.

وقال غنيم للصحافي أيفان واتسون الذي أجرى المقابلة معه بالانكليزية على الشبكة التلفزيونية الامريكية "أؤكد لك انني مستعد للموت". وقال "لدي الكثير أخسره في هذه الحياة" موضحاً "انني اعمل في افضل شركة في العالم، لدي افضل زوجة وأحب اطفالي، لكنني مستعد للتضحية بكل ذلك من أجل تحقيق حلمي، ولن يقف احد في وجه تحقيق تطلعاتنا، لا أحد".

وقال موجها كلامه الى نائب الرئيس المصري عمر سليمان لن توفقتنا".

وتابع "يمكنك خطفي، خطف جميع زملائي والزج بنا في السجن وقتلنا. افعل ما تشاء، سوف نعود الى بلادنا. منذ ثلاثين عاماً وانتم تدمرون هذا البلد، كفى، كفى". وأطلق سراح المصري الثلاثيني المسؤول عن تسويق خدمات غوغل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاثنيين بعد توقيفه ١٢ يوماً، واستقبل استقبال الايطل الثالثاء في ميدان التحرير بوسط القاهرة الذي تحول معقلاً لا يفارقه المحتجون على نظام مبارك.

وكان وائل اول من اطلق الدعوة الى تظاهرات ٢٥ كانون الثاني الماضي على صفحة "كلنا خالد سعيد" التي اسسها على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي. وقال معلقاً على مقتل مئات المتظاهرين في صدامات مع مؤيدي للرئيس مبارك "أنها جريمة" واضاف على (مبارك) التنحي معتبراً ان الوقت لم يعد وقت التفاوض.

ولوحث السلطات المصرية الأربعاء بإمكانية تدخل الجيش في حال حصول فوضى، في حين تواصل الاحتجاجات في القاهرة وأنحاء أخرى من مصر للمطالبة برحيل مبارك وفي وقت تحدثت معلومات صحافية عن قيام الجيش باعتقال متظاهرين سرا وتعرض بعضهم للتعذيب.

